

FACT AND OUTLOOK OF THE ECONOMIC POLICIES APPLIED IN CANADA AND SUGGESTIONS FOR THEIR APPLICATION ON THE ALGERIAN ECONOMY.

واقع و استشراف السياسات الاقتصادية المطبقة في كندا و اقتراحات تطبيقها

على الاقتصاد الجزائري

يايسي لباس*

المدرسة الوطنية العليا للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي

Lyes.yaici66@gmail.com

تاريخ الوصول: 2019 /05/ 20 تاريخ القبول: 2019 /05 /26 تاريخ النشر على الانترنت: 2019 /06 /10

ABSTRACT :There is no doubt that the factors of success and progress of any country rely on its strength of economy, so the more growth in the economy improves the individual living standard, and in order to achieve this, the country should follow successful and effective economic policies. This policy is intending to fix a set of financial and monetary decisions in order to achieve economic and social objectives, through fixing of prices, decrease in unemployment, export increases, free trade and other goals, and these could be achieved, by using means and tools to achieve this economic behavior approach. Canada has succeeded in achieving economic stability by diversifying its economic policy, which is based on a strong tax system and continuous changes in interest rates in a short-term in a way that complies with its cash stock expansion. So is it possible to set proposals from the Canadian economic model to implement it on the Algerian economy? In order to change its nature as a rental economy to a diversified economy?

Keywords: fiscal policy, monetary policy, economic stability, economic diversification, economic model proposals.

JEL Classification: E52 E62

الملخص: مما لا شك فيه أن عوامل نجاح و تقدم دولة ما يكمن في قوة اقتصادها، فكلما وجد نمو في الاقتصاد تحسن المستوى المعيشي للفرد، و لكي يتحقق ذلك لابد من أن تتبع الدولة سياسات اقتصادية ناجحة و فعالة، و يقصد بالسياسة الاقتصادية مجموعة القرارات المالية و النقدية المتخذة من طرف الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية و اجتماعية

وضعتها لدعم النمو و الاستقرار الاقتصادي، تثبيت الأسعار، محاربة البطالة، تعزيز الصادرات، و تحرير التجارة، و غيرها من الأهداف الأخرى، و لا يتحقق ذلك إلا من خلال وسائل و أدوات تستخدمها لتحقيق هذا المنهج الذي تتبعه في السلوك الاقتصادي. و لقد نجحت دولة كندا في تحقيق استقرار اقتصادي بفضل سياستها الاقتصادية المتنوعة التي تقوم على نظام ضريبي قوي، و تغيير مستمر و دائم لأسعار الفائدة على المدى القصير بشكل يتماشى مع وتيرة التوسع في المخزون النقدي، فهل يمكن وضع اقتراحات من النموذج الاقتصادي الكندي على الاقتصاد الجزائري لإخراجه من طبيعته كاقصاد ريعي إلى اقصاد متنوع؟

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، السياسة النقدية، الاستقرار الاقتصادي، التنوع الاقتصادي، اقتراحات النموذج الاقتصادي.

1- مقدمة:

السياسة الاقتصادية في أي بلد تمثل مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات العمومية قصد الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي للبلد،

ويمكن التمييز في هذه السياسة بين السياسة المالية التي تسعى من خلالها السلطات إلى تحقيق التوازن والنمو الاقتصادي مع توفير فرص للعمل، والسياسة النقدية التي تكون مسؤولة عن التأثير على الاقتصاد بصفة عامة والتضخم بصفة خاصة من خلال التحكم في العرض النقدي وحجم الائتمان، حيث يُعتبر البنك المركزي المسؤول عن تنفيذها.

تعتبر كندا واحدة من أكبر الدول التي تتمتع بثبات في مناخ الأعمال وجاذبيتها للعديد من الاستثمارات بمختلف الدول، كما تتمتع كندا بالحرية الاقتصادية والتنافسية في المجال المالي ويتم دعم كفاءة هذا المجال بسبل الاقتراض الصحيحة المتوازنة كما يعتمد الاقتصاد الكندي على الصناعة الخدمية والتي توظف حوالي ثلاث أرباع الشعب وتحتل صناعة الخشب والنفط أهم الأنشطة الصناعية بكندا، إضافة إلى صناعات أخرى مثل صناعة السيارات والطائرات. وترتكز سياستها المالية على نظامها الضريبي المفروض على جميع أنواع المداخل أما السياسة النقدية فترتكز على النظام الائتماني قصير الأجل.

سيتم في هذه الدراسة التركيز على السياسة الاقتصادية في كندا من خلال التطرق إلى السياسة المالية بتسليط الضوء على النظام الضريبي على الدخل والمبيعات، إضافة إلى نظام الإعانات ومختلف أشكال الدعم الذي تقدمها السلطات العمومية مع التركيز على طبيعة الإنفاق الحكومي في كندا، ثم التطرق إلى السياسة النقدية في كندا مع إبراز مختلف خصائصها، وأهم محدداتها إضافة إلى أهم تقنيات تسيير السياسة النقدية. و في الأخير سنتطرق إلى واقع و استشراف السياسة الاقتصادية في كندا و الاقتراحات الممكنة لتطبيق نموذج الاقتصاد الكندي على الاقتصاد الجزائري.

مشكلة الدراسة: و من خلال ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي الآتي:

كيف نجحت دولة كندا في تحقيق استقرارها الاقتصادي بفضل سياساتها الاقتصادية؟ و هل يمكن تطبيق النموذج الكندي لتحقيق نفس الأهداف على الاقتصاد الجزائري؟

أهمية الدراسة: تظهر أهمية هذه الدراسة من خلال جوانب أساسية تتمثل فيما يأتي:

- مساهمة الدراسة في إبراز مسار تطور الاقتصاد الكندي، وكيفية تسيير السياسة الاقتصادية للوصول إلى تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي المنشود.
- توضيح كيفية تشريع، تنفيذ وتسيير السياسة المالية في كندا؛ و إبراز مدى نجاح السياسة النقدية المطبقة في كندا.
- تحديد واقع واستشراف المستقبل القريب في السياسة الاقتصادية المطبقة في كندا.
- أهداف الدراسة:** تهدف الدراسة عموما لتحقيق جملة من الأهداف التي يمكن إنجازها في النقاط الآتية:
- توضيح أبرز المحطات التي مر بها تطور الاقتصاد الكندي؛ وتركيب القطاعات الاقتصادية الكندية.
- التطرق إلى السياسة المالية المطبقة في كندا وسبل تسييرها؛ وأهم محددات السياسة النقدية فيها.
- عرض واقع الاقتصاد الكندي واستشراف مستقبله، و اقتراحات لتطبيق نموذج على الاقتصاد الجزائري.

منهجية الدراسة: تم استخدام في البحث مزيج من المناهج المعتمدة في الدراسات الاقتصادية، والمتمثلة في ما يأتي:

- **المنهج الوصفي:** وهو المنهج الذي يُعنى بتفسير الجوانب النظرية المتعلقة بماهيم السياستين المالية والنقدية وأبرز آليات تسييرهما؛
- **المنهج التاريخي:** يهدف هذا المنهج إلى إعادة ترتيب الوقائع الماضية وتفسيرها لفهم الواقع الحالي، ويظهر في البحث من خلال سرد الخلفية التاريخية لتطور الاقتصاد الكندي؛
- **المنهج الإحصائي:** يظهر هذا المنهج من خلال تحليل مختلف محددات السياسة النقدية كالتضخم، البطالة والنتائج المحلي الخام وتحليل التنوع في القطاعات الاقتصادية لدولة كندا.

2- بنية الاقتصاد الكندي: يعتبر الاقتصاد الكندي هيكل متكامل وغنودج سليم لاقتصاد متنوع، يعتمد

على تشكيلة من القطاعات الاقتصادية تختلف نسب مساهمتها في الناتج المحلي الخام باختلاف درجة أهمية المنتج الذي يقدمه القطاع وحسب خصائص وطبيعة الاقتصاد.

2-1- الخلفية التاريخية لتطور الاقتصاد الكندي:

كندا هي واحدة من أغنى دول العالم، بناتج محلي إجمالي (GDP) يبلغ حوالي 1552.386 مليار دولار أمريكي سنة 2015، ومصنفة اقتصاديا في المرتبة 14 عالميا، كما تدخل كندا في مصاف أكثر دول العالم ثراءً، وتنتهج كندا اقتصاد سوق اجتماعي، و تعتبر أحد أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) ومجموعة الثمانية (G8). وكما هو الحال مع الدول المتقدمة الأخرى، تسيطر صناعة الخدمات على الاقتصاد الكندي. كما تتميز كندا مقارنة بباقي الدول المتقدمة بأهمية القطاع الأولي، مع احتلال صناعتي قطع الأخشاب والبتروكيمياويات مكانة مهمة في هذا القطاع، وتتمتع كندا أيضًا بقطاع تصنيع ضخم يتركز في وسط كندا، والذي تحتل فيه صناعة المركبات وصناعة الطائرات دورًا مهمًا. وبفضل سواحلها الممتدة تحتل كندا المركز الثامن في قطاع الصيد، وصناعة الأغذية البحرية على مستوى العالم. خلال القرن التاسع عشر، أصبح الاقتصاد الكندي أكثر اعتمادا على الزراعة والثروة الحيوانية والغابات وأهمية الصيد تضاءلت بشكل كبير. ونظرا للحجم الكبير للبلد، تنوع الاقتصاد الكندي من منطقة إلى أخرى. ففي أونتاريو، كان المصدر الرئيسي للدخل الزراعة والتعدين. وفي "كيبك" Québec "الصناعة، السكك الحديدية، الموانئ وإنتاج الكهرباء. وكانت مقاطعات المحيط الأطلسي تعتمد إلى حد كبير على الصيد، والمحافظة الغربية الوسطى على الزراعة وخاصة زراعة القمح، والمقاطعات الأطلسية كانت تعتمد كثيرا على إنتاج الخشب ومشتقاته، بينما في الغرب الأوسط كان المصدر الرئيسي لدخله الزراعة باستثناء كولومبيا البريطانية في غرب كندا التي ركزت على العمل المصرفي.

بعد الحرب العالمية الثانية، شهدت كندا عملية التصنيع السريع، و ازدهر الاقتصاد لكن في ظل نقص العمالة الماهرة، وللمحاولة حل هذه المشكلة فتحت البلاد أبوابها للمهاجرين من جميع الجنسيات خصوصا في سنوات الستينات، وفي هذه السنوات كانت "مونتريال" Montréal العاصمة المالية لكندا، حيث كانت تسيطر عليها العديد من الشركات والمؤسسات التجارية المسيرة من قبل "المتحدثين باللغة الإنجليزية الذين هيمنوا على اقتصاد كيبك منذ أوائل القرن التاسع عشر. وتم تخصيص أفضل الوظائف لمتحدثي الإنجليزية بطلاقة، مما أدى بالعديد من الشركات المالية والشركات المتعددة الجنسيات التي امتدت خارج حدود كيبك في السوق والتي مقرها في مونتريال، للانتقال إلى "تورونتو" Toronto، فأصبحت بذلك تورونتو العاصمة المالية لكندا في السبعينيات.

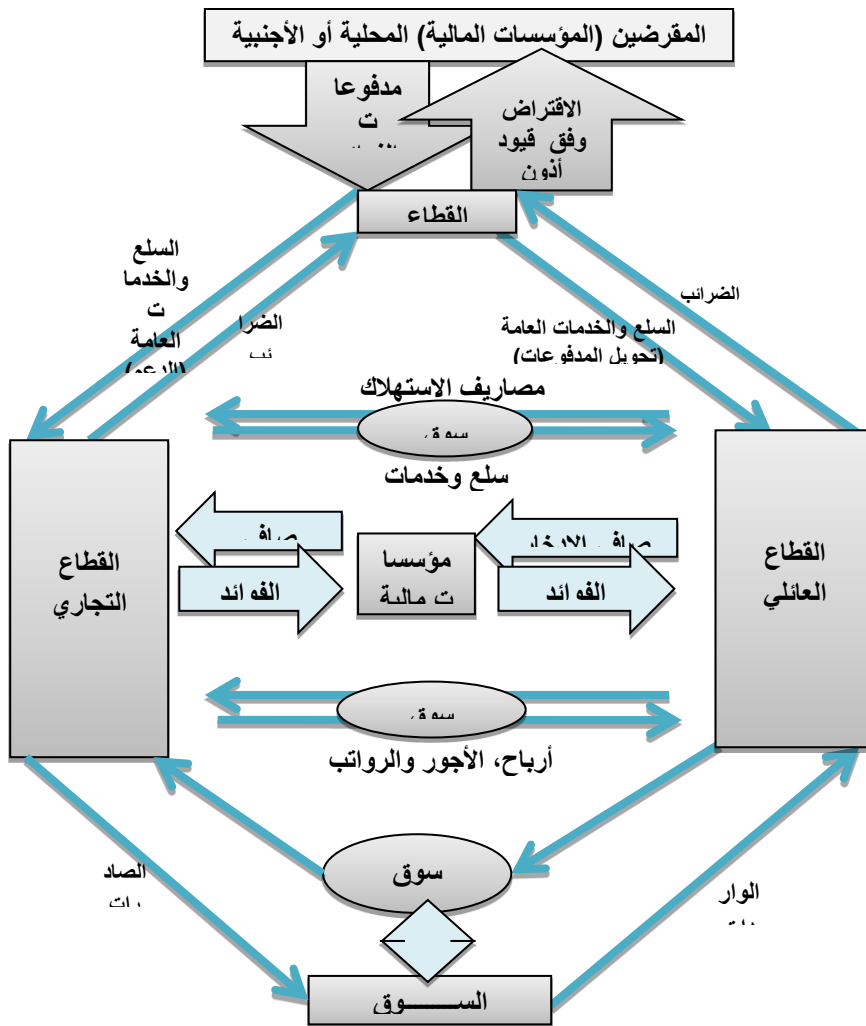
أما في ما يخص صناعة النفط في كندا فقد نشأت بالتوازي مع نظيرتها في الولايات المتحدة، كما أن الدولة تعد كذلك مقراً لأكبر منشآت استخراج سوائل الغاز الطبيعي، وقد بدأت تلك الصناعة من إنشاء شبكات خطوط الأنابيب في أواخر الخمسينيات، وتطورت إلى أن شكلت سوق محلية ودولية بطريقة ضخمة. إلا أن البترول في الرمال النفطية في "أثاباسكا" Athabasca "مازال مورداً لم يتم استغلاله بشكل كامل. وبحلول عام 2025 يمكن لهذا المورد وغيره من موارد النفط غير التقليدية أي موارد الحدود

الشمالية والبحرية والنفط الخام الثقيل في الغرب أن يضع كندا في أعلى المراتب بين الدول المصدرة والمتنتجة للنفط، وفي تقييم أجري عام 2004 للموارد العالمية، وضعت إدارة معلومات الطاقة (EIA) احتياطات النفط الكندية في المرتبة الثانية بعد السعودية، وبفضلها ستصبح كندا عملاقاً في مجال الطاقة مستقبلاً.

2-2- التنوع الاقتصادي في كندا: نظريا يمكن إبراز التنوع الاقتصادي في المخطط الذي وضعه "جاري

بيور Rabbior Gary "في تقريره حول: The big Picture: The Canadian Economy:

الشكل 01: تركيبة الاقتصاد الكندي:



المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد على: **تدفق الموارد: الموارد الطبيعية (الأرض)، رأس المال، العمل والتكنولوجيا**
Canadian Economy: The Big Picture, Canadian Foundation Economic Gary Rabbior, **The**
 Education 2014, p.1for.

الشكل السابق يوضح تركيبة الاقتصاد الكندي، حيث يبدأ هيكل الاقتصاد من حصول القطاع الحكومي على الأموال من المقرضين (المؤسسات المحلية) سواء محليين (تمويل ذاتي)، أو أجنبية (تمويل خارجي)، ومصدر الإيرادات في القطاع الحكومي لا يكون فقط من خلال الاقتراض إنما أيضا من خلال فرض الضرائب على القطاع العائلي، مقابل توفير مختلف السلع والخدمات العامة لهذا القطاع، إضافة إلى الضرائب التي يفرضها على القطاع التجاري مقابل تقديم الدعم على السلع والخدمات العامة، كما يلتزم القطاع التجاري بتقديم هذه السلع والخدمات للقطاع العائلي مقابل دفع هذا الأخير مصاريف الاستهلاك في سوق السلع، كما يتحصل القطاع التجاري على التمويل من خلال القروض الممنوحة من المؤسسات المالية، مقابل التزامه بدفع الفوائد الدورية، ومصدر القروض التي تقدمها هذه المؤسسات يعود إلى مدخرات الأفراد والأسر والتي تلتزم فيها البنوك بتقديم فوائد دورية لهؤلاء، ومن جانب آخر تقدم العائلات للقطاع التجاري اليد العاملة مقابل التزام هذا الأخير بتوزيع أرباح الأجور الرواتب على العاملين من العائلات في سوق العمل، كما يتوجه القطاع التجاري إلى تصدير منتجاته إلى السوق الخارجي مقابل التزام الطرف المستورد الأجنبي بدفع قيمة وارداته بالدولار من خلال تحويل عملته المحلية في سوق الصرف، ويلجأ القطاع العائلي إلى الحصول على واردته من السوق الخارجي مقابل تحويل العملة في سوق الصرف. ويجمع النظام الاقتصادي الكندي ما بين المشاريع العامة والمشاريع الخاصة. كما تطبق كندا معدل تعريفية جمركية منخفض بنسبة 0.8% قصد تشجيع الصادرات ولا تزال كندا تناقش الاتفاقات المتعلقة بالتجارة الحرة، كما تضع بعض القيود على واردات الألبان. و تعتبر من أكبر الدول المستقبلية للاستثمارات الأجنبية في جميع القطاعات الاقتصادية خاصة في مجال الطيران والاتصالات.

3- السياسة المالية في كندا: السياسة المالية في كندا توضع سنويا من قبل الحكومة الكندية وتُرفع إلى المجلس العام، تؤثر هذه السياسة على الاقتصاد من حيث المنح والعلاوات الممنوحة من قبل الحكومة. وأهم ما تركز عليه هذه السياسة هي السياسة الضريبية والإنفاق الحكومي.

3-1- أهداف السياسة المالية الكندية: تهدف السياسة المالية الكندية بشكل رئيسي إلى:

-توازن ميزان المدفوعات؛

-دعم وتحسين مستوى ونوعية حياة الكنديين؛

-تعزيز دور الأنشطة الاقتصادية المربحة وتدعيم المستثمرين؛

- تطوير الشركات العالمية المتواجدة داخل حدود كندا، وليس من المهم هنا أن يكون رأس مال هذه الشركات تحت سيطرة المساهم الكندي، بل المهم أن تكون متواجدة داخل الحدود الكندية؛
- زيادة الحصة التنافسية للشركات الكندية على مستوى السوق الدولي وزيادة قدرتها الإنتاجية، مع توسيع مجال الابتكار والاستثمار في مجال البحث العلمي؛
- رفع دخل الأسر الكندية وذلك من أجل جعل القاعدة الضريبية أقوى في الحكومة الكندية؛
- تشجيع حركة رؤوس الأموال، وجعل معدلات الضرائب الكندية الأكثر جاذبية في العالم؛
- تنويع المحفظة الاستثمارية للشركات المحلية من خلال زيادة الربحية وتقليل المخاطر، وجعل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كندا تتمتع بالعرض الفعال، وإنتاج أكبر وتقديم أفضل المبيعات، مع خلق المزيد من فرص العمل؛

- توفير فرص متكافئة للمستثمرين المحليين والأجانب في كندا؛
- ضمان الشفافية والاتساق من التغييرات الضريبية.

3-2- صياغة وتنفيذ السياسة المالية الكندية: يمكن توضيح كيفية صياغة وتنفيذ السياسة المالية الكندية في النقاط الآتية:

- وزير المالية هو المسؤول في النهاية عن المصادقة على الموازنة السنوية للحكومة الكندية، وتحديد الأهداف المالية والاقتصادية للحكومة، ووضع تدابير السياسة العامة والخطط المالية؛
- يتم العمل الفعلي في إعداد الميزانية من قبل المسؤولين في وزارة المالية بالتعاون مع مجلس الخزانة وغيرها من الإدارات والوكالات، وبدأت عملية استعراض البرامج الحكومية في ميزانية عام 1994؛
- وزراء ولجان مجلس الوزراء يشاركون في إعداد التقديرات، وبالرغم من أن مجلس الوزراء يستعرض إستراتيجية الميزانية ويضع بما في ذلك الأهداف المالية، والمبادرات الجديدة، واتخاذ القرارات النهائية. إلا أن المعدلات الضريبية المفروضة لا توضع من قبل مجلس الوزراء فقط، إنما بقرار مشترك بين رئيس الوزراء ووزير المالية. والتقييد بالسرية في الميزانية يحد من قدرة وزير المالية للتشاور على نطاق واسع على إستراتيجيات الضرائب التي ستعتمد في الميزانية المقبلة؛

- نظرا لأهمية الميزانية لهذا البلد، فقد حاولت الحكومة مؤخرا إشراك الجمهور في عملية وضع الميزانية في الخريف الذي يسبق تنفيذها، وذلك من خلال إصدار وزارة المالية وثائق للتشاور حول الميزانية واصفة فيها مختلف التوقعات الاقتصادية، المالية، الأهداف المالية والنفقات المتوقعة، ثم تبدأ سلسلة واسعة من المشاورات مع الجمهور العام، أصحاب المصلحة الآخرين والمسؤولين عن الوضعية المالية الإقليمية. وفي

إطار هذا النهج تعقد اللجنة المالية جلساتها الخاصة، وتقوم بإعداد تقرير عن الإستراتيجية المالية للميزانية المقبلة ويكون مقبول من جميع الأطراف؛

-الميزانية الاتحادية، والتي هي الآن تعرض عادة في شهر فيفري قبل 1 مارس، وتحتوي على خطة الميزانية والتي تقدم معلومات عن المستوى المتوقع من النفقات الاتحادية العامة وتوزيعها بين الوزارات، فضلا عن توقعات الإيرادات من الضرائب والرسوم المعمول بها.

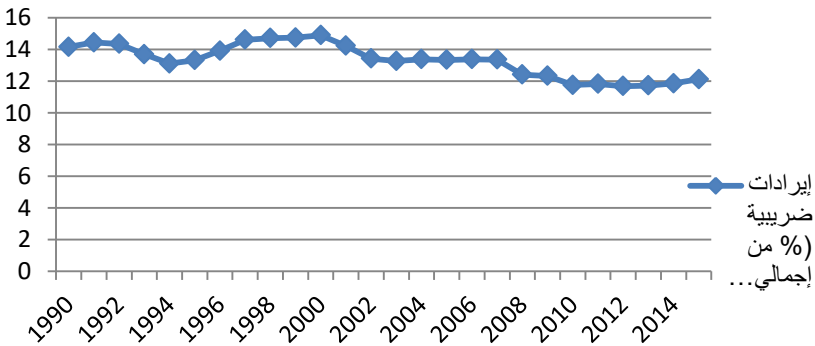
3-3- تسيير السياسة المالية في كندا: سيتم التطرق في هذا الجزء إلى أساليب تمويل وإنفاق الاقتصاد الكندي، من خلال التركيز على مورد الضريبة ومؤشر الإنفاق العام والإعانات التي تقدمها الحكومة باعتبارهم ركائز للسياسة المالية.

أ-السياسة الضريبية في كندا: تقوم الحكومة الفيدرالية وحكومة المقاطعات بتحصيل الأموال من الأفراد والشركات للمساعدة في سداد قيمة البرامج والخدمات الحكومية مثل الطرق، والمرافق العامة، والمدارس، والرعاية الصحية، والتنمية الاقتصادية، والأنشطة الثقافية. ومن الأنواع الشائعة للضرائب ما يأتي:

- **ضريبة الدخل:** تقوم " وكالة المداخل الكندية (CRA) Canada Revenue Agency " بتحصيل "ضرائب الدخل income taxes". - **ضريبة المبيعات:** توجد في أونتاريو ضريبة تعرف باسم "Harmonized Sales Tax (HST)"

ويمكن إبراز تطور الإيرادات الضريبية في الشكل الآتي:

الشكل 02: تطور الإيرادات الضريبية خلال الفترة (1990-2015)



المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد على موقع البنك الدولي: <http://data.albankaldawli.org/indicator>

الشكل السابق يوضح تطور الإيرادات الضريبية بالنسبة المئوية من إجمالي الناتج المحلي، خلال الفترة 1990 - 2015، حيث يظهر أن مداخل كندا تعتمد بشكل كبير على الضرائب بنسبة تتراوح بين 11% و 15%، حيث انخفض من 14.163% سنة 1990 إلى 13.696% سنة 1993 ليرتفع مجددا

إلى 14.615٪ سنة 1997، وفي سنتي 2009 و 2010 وصل إلى 12.335٪ و 11.760٪ على التوالي، وفي 2015 وصلت إلى 12.129٪.

ب- نظام الإعانات في كندا: باعتبار أن الدخل المتاح للفرد في كندا في مستوى عالي والقدرة الشرائية مرتفعة، لذلك نظام الدعم الحكومي في كندا لا يركز على تدعيم أسعار السلع الضرورية بقدر ما يركز على جانب رعاية الأطفال.

- المنافع الكندية الضريبية للطفل (CCTB): هو مبلغ غير خاضع للضرائب يُدفع شهريا للأسر ذات الدخل المتواضع أو المنخفض، والذين لديهم أطفال تقل أعمارهم عن 18 سنة من العمر، وهذه المبالغ المالية تساعد الأسر التي تواجه أعباء إضافية في تربية الأطفال.

- الإعانة الشاملة لرعاية الطفل (UCCB): تُقدّم هذه الإعانة للأسر التي لديها أطفال تقل أعمارهم عن ستة سنوات، وهذه المساعدة مفتوحة لجميع الأسر الكندية بغض النظر عن الدخل. وتقدر المنحة بـ 100 دولار في الشهر المهدف منها المساعدة في تحقيق التوازن بين العمل وتربية الأطفال.

- الملحق الوطني لإعانة الطفل (NCBS): الملحق الوطني لإعانة الطفل هو مبلغ شهري يدفع للأسر ذات الدخل المنخفض التي لديها أطفال تقل أعمارهم عن 18 سنة من العمر.

- برنامج إئتمان ضريبة السلع والخدمات/ ضريبة المبيعات المنسقة: هو برنامج الإئتمان الحالي من الضرائب الفصلية التي تساعد الأفراد والأسر ذوي الدخل المتواضع أو المنخفض تعويض كل، أو جزء من ضريبة السلع والخدمات (GST) أو ضريبة المبيعات المنسقة (HST) التي يدفعوها.

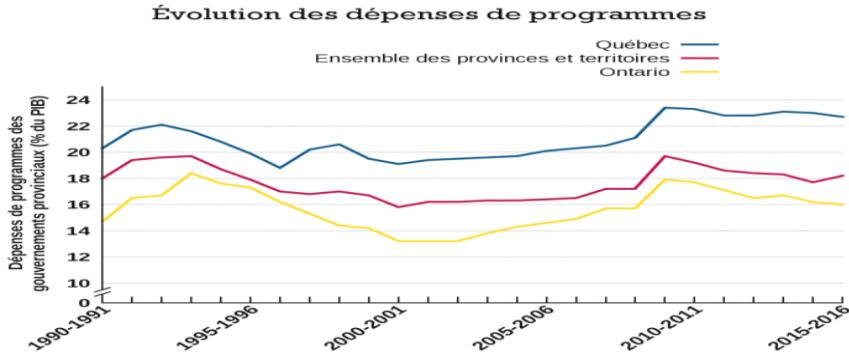
- إعانة ضريبة الدخل (WITB): هو استرداد ضريبة الائتمان لتقديم إعفاءات ضريبية للأفراد المؤهلين من ذوي الدخل المنخفض.

ج- الإنفاق الحكومي في كندا: تتمتع دولة كندا بأحد أعلى مستويات الحرية الاقتصادية في العالم، حيث تبلغ نسبة ملكية القطاع الخاص إلى العام (الملكي) في كندا 60%. وهي أشبه الآن بالولايات المتحدة الأمريكية من حيث النظام الاقتصادي الموجه للسوق وغط الإنتاج. وباعتبار أن القطاع الخاص أصبح يطغى على القطاع العام لذلك فتدخل الدولة يكون فقط لإقامة المشاريع الضخمة والبنى التحتية، أو تمويل وبناء المرافق العمومية.

الشكل 3 يبين الإنفاق الحكومي في كندا خلال الفترة (1990-2016)، فنسبة الإنفاق العمومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في المحافظات الكندية يظهر بأعلى معدل في كيبيك مقارنة بباقي المحافظات خلال

كل الفترات، ثم تأتي باقي المحافظات والأقاليم وفي الأخير أونتاريو. وفي 2015-2016، بلغت حصة الإنفاق في برنامج في كيبك 22.7٪ من الناتج المحلي الإجمالي، في حين كانت 16٪ في أونتاريو، و18.2٪ في باقي المقاطعات والأقاليم.

الشكل 03: تقييم الإنفاق الحكومي في كندا خلال الفترة (1990-2016)



.Economique, *Evaluation des Dépenses de Programme* Le Québec Source:

4-3 تقييم السياسة المالية: في السنوات الأخيرة تمكنت السياسة المالية للحكومة الكندية تلبية هدف خفض العجز في ميزانيتها، ولكن نسبة العجز الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي لا تزال مرتفعة، مما يزيد من مخاطر الأزمة الاقتصادية وانخفاض قدرة الحكومة على تحقيق الاستقرار في الاقتصاد. ولذلك أصبح هناك تنسيق في التغييرات في السياسة الضريبية من قبل الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية، لأن كلا المستويين يسعيان لتحقيق نفس الهدف وهو خفض العجز.

يرى العديد من الاقتصاديين أن عدم وجود التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية خلال فترة السبعينيات لم يسمح بتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكندي ونمو اقتصادي منخفض جدا ومعدل البطالة تقريبا ضعف نظيره في الولايات المتحدة.

كما يرى آخرون أن الحكومة تتميز بالقدرة على تعديل الطلب الكلي على الأقل في المدى القصير بشكل جيد، ولكن ما ينقصها هو تحديد الأوقات المناسبة لإجراء هذه التغييرات، والتحكم في مدى تأثير هذه التغييرات على معدل الفائدة والدخل والإنتاج والعمالة، فضلا عن الأسعار.

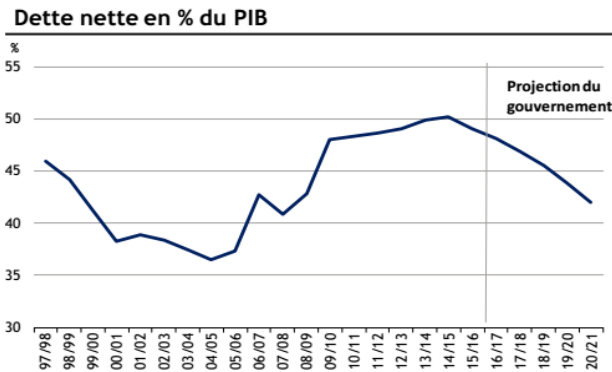
في السنوات الأخيرة سعت الحكومة لخفض العجز على الرغم من استمرار بطئ النمو وارتفاع معدلات البطالة، والتخلي عن سياسة مالية مستوحاة من التدخل الكينزي. وتركز الإستراتيجية الجديدة للحكومة على إعطاء المزيد من الاهتمام بالسياسة المالية، وذلك بافتراض أن السبيل الوحيد لتحقيق النمو المستدام وانخفاض معدل البطالة وتخفيض أسعار الفائدة، هو تبني إستراتيجية ذات مصداقية لخفض العجز والسيطرة على الديون. وتعتقد الحكومة أنه بدون هذه الإستراتيجية أصحاب سندات الخزنة أو السندات

الحكومية المحليين أو الأجانب سيبعون أصولهم المالية مما يؤدي إلى ارتفاع في أسعار الفائدة التي من شأنها أن تكون كافية لتهديد النمو الاقتصادي.

معظم الاقتصاديين خاصة بعد تطور الأسواق المالية، أصبحوا يدعمون إستراتيجية الميزانية الحكيمة للحد من العجز، ولكن لا يزال هناك مجموعة صغيرة من الخبراء الاقتصاديين المؤثرين يحثون الحكومة على تبني السياسات الكينزية التقليدية لمكافحة البطالة.

أما بالنسبة للدين العام كانت كندا نموذج للدولة الناجحة وإدارة صارمة لدينها العام الذي يمثل بدوره الأموال المستحقة على حكومة كندا لحاملي الأوراق المالية من الخزانة العامة الكندية وهي أكثر الأنواع تداولاً، ويتم احتساب الدين العام في كندا من خلال تجميع الديون من السلطات العامة على جميع المستويات لإتحاد البلديات.

الشكل 04: تطور الدين العام خلال الفترة (1997-2021)



Source :Historica canada, *Politique budgétaire*(accessed : 10/01/2019):

<http://www.encyclopediecanadienne.ca/fr/article/politique-budgetaire>

الشكل السابق يبين تطور الدين العام خلال الفترة (1997-2021)، فالدين الاتحادي في كندا بعد أن بلغ ذروته في 46.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1994، ثم انخفض إلى 38.7٪ عام 2004، بعد سلسلة من فوائض الميزانية بسبب سياسة إدارة الدولة الصارمة (سياسة التقشف) المستوحاة من مبادئ الليبرالية الاقتصادية، وذلك بالتوازي مع انخفاض في العجز من الإنفاق الحكومي الاتحادي في الناتج المحلي الإجمالي من 19٪ إلى 12٪. ففي عام 1997 كان الدين الاتحادي في رقم قياسي بحوالي 562.9 مليار دولار بين عامي 1997 و2008، ومع بداية من الركود العالمي في عام 2008 زاد الدين الاتحادي لكندا مع العجز في ميزانيتها بـ 5.8 مليار دولار للسنة المالية 2008-2009، وفي عام 2009 ارتفع الدين العام في كندا إلى حوالي 33٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وفي

مارس 2011 وصل الدين 562.9 مليار دولار تم تجاوز 600 مليار في عام 2012. و من المتوقع أن ينخفض الدين العام بداية من سنة 2015 ليلبلغ مستويات منخفضة في سنة 2021.

4-السياسة النقدية في كندا: تركز السياسة النقدية على حجم الإئتمان السائد في السوق، وكأي دولة البنك المركزي لكندا المسؤول الأول عن تنفيذ السياسة النقدية، ففي هذا الجزء سيتم توضيح ماهية السياسة النقدية وأساليب تسييرها وأهم محدداتها.

1-4 خصائص السياسة النقدية في كندا: تتمثل الميزات الرئيسية الثلاثة للسياسة النقدية في كندا في ما يلي:

- تعود إدارة السياسة النقدية لبنك كندا؛
- بنك كندا هو منظمة تابعة للدولة في تسيير أعمالها مع استقلالية كبيرة عن الحكومة الاتحادية؛
- بالنظر إلى حرية حركة رأس المال في كندا، فإن تطبيق نفس معدلات الفائدة بين الأصول والاستثمارات المتماثلة بغض النظر عن المنطقة. لذلك، كندا لديها سياسة نقدية واحدة فقط لجميع المحافظات. وبنك كندا هو المصدر الوحيد لإصدار العملة في شكل عملات ورقية القانونية في البلاد؛
- على الرغم من أن العديد من المتغيرات الاقتصادية تؤثر على قرارات السياسة النقدية إلا أن بنك كندا لا يطبق إلا أداة واحدة فقط للسياسة النقدية.

4-2-أهداف السياسة النقدية: تتمثل الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية في ما يأتي:

- السيطرة على التضخم وإبقاء معدلها في مستويات منخفضة ومستقرة؛
- تعويم سعر الصرف؛
- الحفاظ على السيولة؛
- التنبؤ بمقدار التضخم في المستقبل، بما يسمح من اتخاذ قرارات اللازمة في ما يتعلق بالإنفاق والاستثمارات؛
- تشجيع الاستثمار طويل الأجل في الاقتصاد بما يساهم في خلق فرص العمل المتواصل وارتفاع الإنتاجية وتوفير المقومات اللازمة لتحسين مستوى معيشة الأفراد.

4-3 محددات السياسة النقدية:

لقد تم تأسيس بنك كندا (البنك المركزي الكندي) عام 1934 كونه شركة تنتمي إلى القطاع الخاص، وفي عام 1938 أصبح البنك ملكاً للحكومة الكندية. يشغل منصب محافظ بنك كندا في الوقت الحالي "ستيفنز بولز StiverBloz"، خلفاً لـ "مارك كارني Mark Karni" الذي تولى المنصب من 2008 حتى 2013. وكباقي البنوك المركزية يعمل البنك على تطبيق السياسة النقدية للحفاظ على استقرار معدلات

التضخم وتحقيق معدلات النمو عالية في الدولة واتخاذ التدابير اللازمة لتخطي أزمات اقتصادية قد تطرأ عليه. ويضع البنك في عين الاعتبار أربعة مؤشرات قوية تدل على مدى صحة الاقتصاد وتساهم في تحديد السياسة النقدية التي يتبناها البنك وهي: إجمالي الناتج المحلي، التضخم، معدلات البطالة، سعر الصرف الدولار الكندي.

4-4 تسيير السياسة النقدية في كندا: يمكن تلخيص أساليب تسيير السياسة النقدية في كندا:

- بنك كندا ليست له سلطة تحديد أولويات التغيير في معدلات الإنفاق والضرائب، إلا بأمر من الحكومة الكندية. كما لا يملك القدرة على تنظيم أسواق العمل وسوق المنتجات، إضافة إلى الدور المحدود الذي يلعبه للتنظيم والإشراف على بعض مكونات النظام المالي. وهذا ما يجعل السياسة النقدية أكثر محدودة بكثير من السياسة المالية؛

- تقدم البنوك التجارية الكندية قروضا لبعضها البعض لفترات قصيرة جدا وهو ما يجعل معدلات الإقراض تتقلب يوميا في السوق، حيث يتم تحديد هامش 25٪ عن المعدل المستهدف من الإقراض يجب أن تلتزم به البنوك التي على استعداد للإقراض أو الاقتراض بكميات غير محدودة؛

- بنك كندا يمكن أن يقيي أو يغير المعدل المستهدف من القروض بين عشية وضحاها ويجبر البنوك التجارية على العمل بهذا المعدل؛

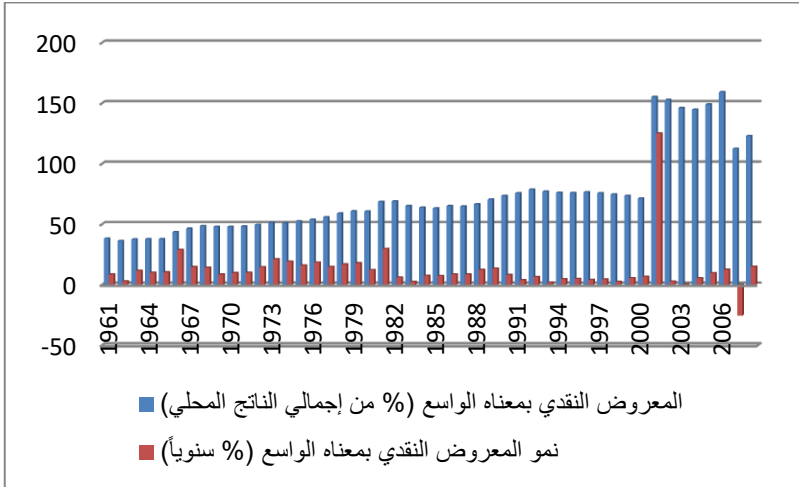
- إن التغيرات في أسعار الإقراض تبين كيفية تأثير السياسة النقدية على الاقتصاد، فعندما يقوم البنك المركزي بتعديل السعر المستهدف من الإقراض فإنه يؤثر بذلك على مجموعة كاملة من الاستحقاقات في السوق، فمثلا تتراوح مدة دفع عائدات الخزنة حوالي 30 يوما للسندات لمدة 30 عاما، ومعدلات شهادات ضمان الاستثمار مضمونة لمدة 3 أشهر (CPG) في حال القروض العقارية لمدة 10 سنوات، إضافة إلى أنه عندما ينخفض معدل الإقراض المستهدف بين عشية وضحاها ينخفض موعد الاستحقاق وبذلك تنخفض أسعار الفائدة، والطلب على القروض بالنسبة للشركات التجارية وقروض الاستهلاك تتزايد. وبالتالي ترفع البنوك التجارية من عرض القروض (على العكس من ذلك، عندما ترتفع أسعار الفائدة ينخفض الطلب على القروض والائتمان الاستهلاكي)؛

- ردا على زيادة المعروض من الائتمان في الاقتصاد، فإن حجم المعاملات المتعلقة بالسلع والخدمات تزداد أيضا، فيزداد إجمالي الطلب على العملة لتغطية هذه المعاملات. ويمكن للشركات والأسر تلبية احتياجاتهم النقدية من خلال عمليات السحب من حساباتهم في البنوك التجارية، وغالبا في شكل أوراق نقدية. و لكن عندما تعاني البنوك التجارية من نقص في الأوراق النقدية، فإنها تتوجه لشرائها من بنك كندا عن

طريق بيع أصول أخرى، ولاسيما الأوراق المالية الحكومية. وعندما يقوم بنك كندا بزيادة حجم الأوراق النقدية في الاقتصاد لتلبية الطلب المتزايد من البنوك التجارية، فإنه يفعل ذلك عن طريق شراء السندات الحكومية. فبالنسبة للبنك، مثل هذه الصفقة تنعكس في الميزانية بزيادة في الأصول (تشتري السندات الحكومية)، وكذلك زيادة في المطلوبات (تصدر الأوراق النقدية الجديدة).

في سبتمبر 2017 قرر بنك كندا الحفاظ على سعر الفائدة دون تغيير عند 0.50٪، وذلك تماشياً مع توقعات السوق، وكذلك الحفاظ على معدل البنك عند 0.755٪ وسعر الفائدة على الودائع عند 0.25٪. وقد تركت السلطة النقدية الكندية سعر الفائدة الرئيسي دون تغيير بعد القطع المفاجئ لـ 25 نقطة أساس في جويلية 2017.

الشكل 05: تطور المعروض النقدي خلال الفترة (1961-2007):



المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد على موقع البنك الدولي: <http://data.albankaldawli.org>

الشكل السابق يوضح المعروض النقدي بمعناه الواسع من إجمالي الناتج المحلي الخام ونمو المعروض النقدي خلال الفترة ما بين 1961 و2008، ففي بداية الستينيات كان المعروض النقدي يمثل أكثر من 36٪ من إجمالي الناتج المحلي الخام أما بالنسبة لنمو العرض النقدي ففي 1961 فقد كان يمثل 8.471٪، ثم انخفض في 1962 إلى 2.852 ليرتفع مجدداً إلى 11.617، وفي نهاية الستينيات أصبح العرض النقدي يفوق 43٪ من إجمالي الناتج وبمعدل نمو يتعدى 10٪، وفي سوات السبعينيات كان العرض النقدي يمثل نسبة تتراوح ما بين 47.915٪ إلى 60.786٪ وما كان يميز هذه الفترة هو نمو العرض النقدي بمعدلات متزايدة في بداية السبعينيات، خلال سنوات الثمانينيات والتسعينيات كان العرض النقدي يمثل نسب تتراوح بين 60٪ و70٪، كما انخفض العرض النقدي من 29.646٪ سنة 1980 إلى أقل من

5٪ بين 1982 و 1983 ثم يرتفع بشكل تدريجي ليصل في 1989 إلى 13.391٪، وفي فترة التسعينيات كان يتراوح بين 2٪ و 6٪، وفي سنة 2001 أصبح العرض النقدي يمثل 155.188٪ من الناتج وبمعدل نمو 125.031٪ لتتواصل الزيادة بنسب تفوق 100٪ إلى غاية 2008 حيث مثل العرض النقدي نسبة 122.948٪.

5-واقع واستشراف السياسة الاقتصادية في كندا: السياسة الاقتصادية هي مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات العمومية رغبة في تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية المسطرة، وعلى رأسها الاستقرار الاقتصادي للبلد. وباعتبار أن لكل سياسة آثار مرغوبة وآثار غير مرغوبة، ولذلك نحاول أن ندفع الأولى ونقلل من الثانية بسياسات مضادة.

5-1 واقع السياسة الاقتصادية في كندا: يمكن تلخيص واقع السياسة الاقتصادية في كندا في النقاط الآتية:

- باعتبار أن الاقتصاد الكندي يعتمد بشكل كبير على صادراته لذلك فقد تضرر البلد نتيجة هبوط أسعار النفط وانخفاض أسعار السلع الأساسية، وبلغ معدل البطالة 7٪ في نوفمبر 2017، بينما معدلات التوظيف في كيبك وأونتاريو انخفضت بشكل حاد وخصوصا في ألبرتا أعقاب الركود في الرمال النفطية وانخفاض أسعار النفط، ومع ذلك ظل معدل التضخم منخفضا في عام 2017 بـ 1.2٪. وقد استفادت الأسر من انخفاض أسعار البنزين لكنها بقيت مثقلة بالديون؛

- سعر الصرف كان في حده الأدنى مع فقط 0.75 \$ مقابل الدولار الكندي في نوفمبر 2017، مقابل ارتفاعه إلى 0.97 \$ للدولار الكندي في عام 2016؛

- تضرر قطاع الطيران حيث عانت شركة بومباردييه خسائر ضخمة في عام 2017 مما أدى بالحكومة الكندية إلى استثمار 910 مليون يورو لمساعدة الشركة على تطوير وتسويق طائراتها؛

- تم مؤخرا توقيع العديد من الاتفاقيات التجارية ولكن لم يتم تنفيذها حتى الآن، كالاتفاقية الاقتصادية والتجارية الشاملة (CETA) مع الاتحاد الأوروبي في 2013 والشراكة عبر المحيط الهادئ التي تم توقيعها في أكتوبر 2015 والاتفاق الثنائي مع أوكرانيا

- متوسط التجارة الخارجية مثل 62.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ما بين 2016 و 2018، حيث امتصت الولايات المتحدة نحو 80٪ من الصادرات الكندية؛

- تحت تأثير الركود العالمي تراجعت الصادرات الكندية بوتيرة أسرع من الواردات. مما حقق عجز تجاري في عام 2016 نتيجة لتعثر الاقتصاد الأمريكي والصعوبات التي واجهتها منطقة اليورو؛

- سجل الاقتصاد الكندي انكماشاً بنسبة 1.6٪ خلال الربع الثاني من سنة 2018، ويرجع هذا الانكماش عن تراجع الصادرات السلعية خاصة في مجال الطاقة؛
- استفادت الصادرات الكندية من انخفاض قيمة الدولار الكندي بعد 2016، وبدأت التجارة الخارجية تعاني من انخفاض أسعار النفط بعد 2014 وبالتالي من المحتمل أن تستمر معاناة عجزها تجارياً طالما أسعار النفط تستمر في الانخفاض؛
- في سبتمبر 2017، وذلك تماشياً مع توقعات السوق، وكذلك الحفاظ على معدل البنك عند 0.755٪ وسعر الفائدة على الودائع عند 0.25٪. وقد تركت السلطة النقدية الكندية سعر الفائدة الرئيسي دون تغيير بعد القطع المفاجئ لـ 25 نقطة أساس في جويلية 2017.
- 5-2 استشراف السياسة الاقتصادية في كندا:** يكافح الاقتصاد الكندي للتعافي من الركود وتباطؤ النمو العالمي منذ 2015، وأنه من غير المرجح أن يتحسن قبل 2020 وفقاً للتقديرات الأخيرة، وقد بين رئيس الوزراء الجديد في تقريره أن كندا تسعى لتكثيف الاستثمار قصد تطوير البنية التحتية لتحفيز الاقتصاد، وتقليص العجز في الميزانية العامة على مدى السنوات الثلاث المقبلة، كما أنه أيضاً يعطي دفعة للطبقة الوسطى من خلال تخفيض الضرائب. ويمكن إبراز أهم ما جاء في هذا التقرير للجنة السياسة النقدية في النقاط الآتية:
- من المتوقع في عامي 2020 و 2021 أن يرتفع مؤشر أسعار الاستهلاك مدعوماً بتخفيف الضغوط الهبوطية لأسعار الوقود على التضخم.
- انخفاض توقعات النمو العالمي من 3.3٪ إلى 3.2٪ خلال عام 2020 وفي عام 2021 عند 3.5٪؛
- يتوقع البنك تلاشي الآثار السلبية الناجمة عن تراجع إنفاق الاستثمارات في قطاع الطاقة؛
- من المتوقع انخفاض إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لكندا في نهاية 2019 بنسبة 0.6٪؛
- وضح البنك المخاطر التي ستؤثر على التضخم في السنوات المقبلة أهمها ضعف إجمالي الناتج المحلي الخام في الولايات المتحدة، انخفاض أسعار النفط، ضعف الاستثمارات في كندا، ضعف النمو في الأسواق الناشئة وضعف معدل نمو الأسر؛
- أشار بنك كندا أنه من المتوقع أن يستعيد الاقتصاد العالمي زخمه في النصف الثاني من عام 2019 و 2020؛
- كما تتقرب التوقعات أن يعود الاقتصاد الكندي لكامل كفاءته القصوى في منتصف عام 2019؛
- توقع نمو الاقتصاد الكندي بزيادة بنسبة 2٪ في كل من 2019 و 2020؛
- تباطؤ في نشاط قطاع الإسكان على المدى القريب بالإضافة إلى انخفاض مسار الصادرات من قطاع البناء؛

-يتوقع أن يعود هدف التضخم إلى 2٪ من مطلع 2019؛
-حذر البنك من أن الضغط الهبوطي لأسعار النفط على التضخم ستستمر إذا استمر الركود الاقتصادي

-يتوقع المحللون أنه بحلول عام 2025 يمكن للنفط من موارد النفط غير التقليدية أي موارد الحدود الشمالية والبحرية والنفط الخام الثقيل في الغرب أن يضع كندا في أعلى المراتب بين الدول المصدرة والمنتجة للنفط.

وفي ما يلي توقعات البنك لتوقعات النمو الاقتصادي للدول الشريكة لكندا اقتصاديا:

الجدول 01: توقعات النمو الاقتصادي الإجمالي للدول الشريكة لكندا:

الدول	حصة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)	النمو المحقق المتوقع (%)			
		2019	2020	2021	2022
الولايات المتحدة الأمريكية	16	2.6	1.5	2.1 (2.1)	2.0 (2.0)
الاتحاد الأوروبي	12	1.9	1.6	1.3 (1.2)	1.5 (1.5)
اليابان	4	0.6	0.6	0.8 (0.7)	0.8 (0.8)
الصين	17	6.9	6.5	6.4 (6.4)	6.3 (6.3)
الدول المستوردة للنفط	32	3.4	3.4	3.8 (4.0)	4.3 (4.4)
باقي العالم	19	1.3	1.3	1.9 (2.2)	3.0 (3.1)
العالم	100	3.2	3.2	3.2 (3.3)	3.5 (3.5)

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد على:

9Générales (accessed : 11/01/201 Le Moci, *Canada, Données*
<http://www.lemoci.com/fiche-pays/canada>

الجدول السابق يوضح توقعات النمو في التعاملات الاقتصادية الإجمالية للدول الشريكة مع كندا، حيث يظهر أكبر مساهم في الناتج المحلي الحقيقي لكندا هو الصين بنسبة 17٪، ثم يليها الاقتصاد الأمريكي بمعدل إجمالي 16٪، وإجمالي الدول المستوردة لنفط كندا تمثل نسبة 32٪، أما باقي العالم 19٪، حيث أن ارتفاع التوقعات السنوية بشأن نمو التعاملات الاقتصادية ينعكس إيجابا على واردات كندا وصادراتها، حيث يظهر أن نمو مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية في ناتج كندا كان بنسبة 2.6٪ في 2019 وانخفض إلى نسبة 1.5٪ في 2020، ويتوقع بنك كندا أن يرتفع مجددا إلى نسبة تساوي أو تفوق 2٪ في سنتي 2021 و2022، أما الاتحاد الأوروبي باعتباره شريك قوي فقد ساهم في ناتج كندا بنسبة 1.9٪ سنة 2019 و1.6٪ سنة 2020، لينخفض أيضا في سنة 2021 إلى 1.3٪ ويرتفع مجددا إلى 1.5٪ سنة 2022. اليابان كأصغر شريك متعامل مع كندا بنسبة 4٪، فقد كان نمو مدل مساهمته في ناتج كندا في 2019 و2020 بنسبة ثابتة 0.6٪، ومن المتوقع أن يرتفع بنسب ثابتة أيضا في سنتي 2021 و2022 بـ 0.8٪، أما الصين فتعتبر أكبر شريك فقد ساهمت بنسبة 6.9٪ و6.5٪ بين سنتي 2019 و2020، ومن المتوقع أن تكون في حدود 6.4٪ و6.3٪ بين سنتي 2021

و2022. أما الدول المستوردة للنفط فقد ساهمت بين سنتي 2019 و2020 بنسبة 3.4٪، ومن المتوقع أن تكون في حدود 3.8٪ و4.3٪ بين سنتي 2021 و2022، وباقي العام فقد كان تعامله مع كندا كان بنسبة 1.3٪ في 2019 و2020، وقد ارتفعت التوقعات إلى 1.9٪ في 2021، و3٪ في 2022.

الجدول 02: المتوسط السنوي للمساهمات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (٪) في كندا

المساهمات	2017	2018	2019	2020
الاستهلاك	1.1	1.3	1.2 (1.1)	1.2 (1.1)
السكن	0.3	0.2	-0.2 (0.1)	0.1 (0.0)
إنفاق حكومي	0.4	0.4	0.7 (0.6)	-0.1 (0.0)
الاستثمارات التجارية	-1.4	-0.8	0.2 (0.5)	0.4 (0.5)
الطلب المحلي النهائي	0.4	1.1	1.9 (2.0)	1.6 (1.6)
الصادرات	1.1	0.2	0.8 (1.1)	1.0 (1.3)
الواردات	-0.1	0.4	-0.9 (-1.1)	-0.5 (-0.8)
صافي الصادرات	1.0	0.6	-0.1 (0.0)	0.5 (0.5)
القيمة المضافة	-0.3	-0.6	0.2 (0.2)	0.0 (0.0)
الناتج المحلي الإجمالي GDP	1.1	1.1	2.0 (2.2)	2.1 (2.1)
نطاق المخرجات المحتملة	1.4-1.8	1.2-1.8	1.0-2.0 (2.0-2.1)	0.9-2.1 (2.1-2.0)
الدخل المحلي الإجمالي الحقيقي	-1.2	0.3	2.1 (2.9)	2.1 (2.0)
إجمالي مؤشر أسعار الاستهلاك	1.1	1.5	1.9 (2.1)	1.9 (2.0)

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد على:

9Générales (accessed : 11/01/201 Le Moci, Canada, Données
<http://www.lemoci.com/fiche-pays/canada>

الجدول السابق يوضح المتوسط السنوي للمساهمات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دولة كندا للسنوات الأخيرة والمستويات المتوقعة في السنوات المقبلة، حيث يتضح بأن الطلب المحلي على الاستهلاك، السكن، الإنفاق الحكومي والاستثمارات التجارية في سنة 2017 حققت نسبة 0.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وفي سنة 2018 زادت بحوالي 0.7٪، ومن المتوقع أن ترتفع أكثر سنة 2019 لتصل إلى 1.9٪، وفي سنة 2020 ينخفض إلى 1.6٪، إضافة إلى انخفاض صافي الصادرات من 1٪ إلى 0.6٪ بين 2017 و2018، وذلك راجع إلى تراجع صادرات المحروقات إضافة إلى حرائق بارتا، مع احتمال نمو سلبى لصافي الصادرات بـ 0.1٪، ومن المتوقع أن يرتفع سنة 2020 إلى 0.5٪، كما أن مؤشر أسعار الاستهلاك نلاحظ أنه في تزايد مستمر خصوصا نتيجة ارتفاع أسعار الأساسية للسلع والخدمات حيث سيصل في 2020 إلى نسبة 1.9٪.

6-خلاصة: وفي الأخير يمكن القول أن الاقتصاد الكندي من أغنى الاقتصاديات في العالم، مصنف في المرتبة 14 عالميا كما يدخل في مصاف أكثر دول العالم ثراءً، وقد نجحت كندا في تحقيق استقرارها الاقتصادي بفضل سياستها الاقتصادية المتنوعة التي تقوم على فعالية السياسة المالية وقدرتها على تحقيق توازن ميزان المدفوعات ودعم مستوى ونوعية حياة الكنديين، وذلك في ظل وجود نظام ضرائب متين تقوم

من خلاله الحكومة الفدرالية وحكومة المقاطعات بتحصيل الأموال من الأفراد والشركات للمساعدة في الإنفاق الحكومي على البرامج والخدمات الحكومية مثل الطرق، المرافق العامة، المدارس، الرعاية الصحية، التنمية الاقتصادية، والأنشطة الثقافية. إضافة إلى وجود سياسة نقدية فعالة تقوم على قوة البنك المركزي في تنفيذ السياسة النقدية عن طريق تغيير أسعار الفائدة على المدى القصير بشكل يتماشى مع وتيرة التوسع في عرض النقود بشكل يسمح بحفظ معدل التضخم عند مستوى مستقر.

نتائج الدراسة: من خلال التطرق إلى تفاصيل الدراسة تم استنتاج جملة من النتائج يمكن إيجازها في النقاط الآتية:

- عرف الاقتصاد الكندي عدة محطات تطور، بدءاً من الاستيطان الأوروبي في كندا وبروز تجارة الصيد والفرو، ثم ظهور تجارة جلود الحيوانات، صناعة الأواني والأدوات المعدنية في كولومبيا البريطانية وأونتاريو، كما أصبحت هذه المنطقة المصدر الرئيسي للدخل الزراعي والتعدين خلال القرن التاسع عشر، وزيادة الاعتماد على الصيد في المحيط الأطلنطي وفي كيبيك الصناعة، السكك الحديدية، الموانئ وإنتاج الكهرباء. وقد أصبحت كندا عملاقاً في إنتاج الغاز الطبيعي في أواخر الخمسينيات من القرن العشرين؛

- كندا هي واحدة من أكبر الدول المتطورة في مجال الفلاحة والثروة الحيوانية، كما تعتبر كندا واحدة من أكبر الدول في احتياطات السمك في العالم، كما تغطي الغابات ما يقرب من 30٪ من مساحة كندا وهذا ما يسمح لها لأن تكون أكبر مصدر للخشب (ومشتقاته) وواحدة من أكبر منتجي الورق في العالم؛ - يساهم التعدين بنحو 4% من مجمل الإنتاج المحلي، إذ تُعدّ كندا واحدة من أهم الدول المنتجة والمصدرة للمعادن خاصة النحاس والذهب والحديد الخام والنيكل والبوتاسيوم واليورانيوم والزنك، ويُعدّ النفط والغاز الطبيعي أهم المنتجات المعدنية في كندا، كما تُعدّ صناعة وسائل النقل من أهم السلع المصنعة في كندا، وتأتي في المرتبة الثانية السلع الغذائية والمواد الكيميائية؛

- استطاعت كندا بناء نظام متميز من وسائل المواصلات المتنوعة كالسكك الحديدية، الطرق البرية ووسائل المواصلات البحرية والجوية، كما أن نظام اتصالات كندا يُعدّ من أكثر نظم الاتصالات تقدماً في العالم، وتعتبر السياحة مصدر رئيسي للدخل في كندا، حيث يعتبر البلد الخامس الأكثر زيارة من قبل السياح الأجانب؛

- يعد إنتاج النفط في كندا الآن جزءاً مهماً من الاقتصاد القومي، كما أنه يعتبر بمثابة عنصر مهم للإمداد العالمي وبفضله أصبحت كندا عملاقاً في مجال الطاقة؛

-تهدف السياسة المالية في كندا إلى توازن ميزان المدفوعات، وتحسين مستوى ونوعية حياة الكنديين، مع تطوير الشركات العالمية المتواجدة داخل حدود كندا، وتوفير فرص متكافئة للمستثمرين المحليين والأجانب، مع ضمان الشفافية والاتساق من التغييرات الضريبية؛

-تقوم الحكومة الفدرالية وحكومة المقاطعات بتحصيل الأموال من الأفراد والشركات للمساعدة في سداد قيمة البرامج والخدمات الحكومية عن طريق الضريبة على الدخل أو الضريبة على المبيعات؛

-نظام الدعم الحكومي في كندا لا يركز على تدعيم أسعار السلع الضرورية بقدر ما يركز على جانب رعاية الأطفال كالمناافع الكندية الضريبية للطفل، الإعانة الشاملة لرعاية الطفل والملحق الوطني لإعانة الطفل إضافة إلى برنامج إئتمان ضريبة السلع والخدمات أو ضريبة المبيعات المنسقة و إعانة ضريبة الدخل؛

-تمتتع دولة كندا بأحد أعلى مستويات الحرية الاقتصادية في العالم، حيث تبلغ نسبة ملكية القطاع الخاص إلى العام (الملكي) في كندا 60%، ونسبة الإنفاق العمومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في المحافظات الكندية يظهر بأعلى معدل في كيبيك مقارنة بباقي المحافظات خلال كل الفترات؛

-تعتبر كندا نموذج للدولة الناجحة وإدارة صارمة لدينها العام الذي يمثل بدوره الأموال المستحقة على حكومة كندا لحاملي الأوراق المالية من الخزانة العامة الكندية وهي أكثر الأنواع تداولاً؛

-بنك كندا هو المسؤول الأول عن تنفيذ السياسة النقدية عن طريق تغيير أسعار الفائدة على المدى القصير بشكل يتماشى مع وتيرة التوسع في عرض النقود بشكل يسمح بمكافحة التضخم؛

-تهدف السياسة النقدية إلى السيطرة على التضخم وإبقاء معدلها في مستويات منخفضة ومستقرة، تعويم سعر الصرف والحفاظ على السيولة، مع تشجيع الاستثمار طويل الأجل بما يساهم في خلق فرص العمل؛ -يهدف بنك كندا للحفاظ على معدلات التضخم عند المعدل المستهدف 2٪، ضمن النطاق المستهدف من 1-3٪، وهو هدف مشترك بين بنك كندا والحكومة الاتحادية؛

-يضبط البنك (يرفع أو يخفض) سعر الفائدة من أجل التحكم في معدل التضخم؛

-التدخل لعلاج التضخم من خلال السياسة النقدية يحتاج لبعض الوقت من ستة إلى ثمانية ثلاثيات لكي يظهر أثر السياسة النقدية في الاقتصاد؛

-بنك كندا ليست له سلطة تحديد أولويات التغيير في معدلات الإنفاق والضرائب، إلا بأمر من الحكومة الكندية. كما لا يملك القدرة على تنظيم أسواق العمل وسوق المنتجات، إضافة إلى الدور المحدود الذي يلعبه للتنظيم والإشراف على بعض مكونات النظام المالي. وهذا ما يجعل السياسة النقدية أكثر محدودية بكثير من السياسة المالية؛

- باعتبار أن اقتصاد كندا مفتوح ويعتمد على التجارة الخارجية، لذلك فإن القيمة الخارجية للعملة هو حقيقة ذات أهمية خاصة، لأنه يؤثر على أسعار وحجم السلع والخدمات المصدرة والمستوردة. فالارتفاع أو الانخفاض في القيمة الخارجية للدولار الكندي يجعل السلع والخدمات أكثر أو أقل استخداما بالنسبة للمشتريين الأجانب، والتي تميل أيضا إلى تحفيز أو كبح الطلب الخارجي على منتجاتها؛
- ومن المتوقع ارتفاع صافي صادرات كندا إلى 0.5٪ من الناتج سنة 2020 إذا تحسنت أسعار المحروقات إضافة إلى تحسن الطلب المحلي على الاستهلاك، السكن، الإنفاق الحكومي والاستثمارات التجارية ووصله إلى 1.6٪ من الناتج المحلي الخام.
- الاقتراحات لتطبيق النموذج الكندي على الاقتصاد الجزائري:** يمكن تطبيق نموذج الاقتصاد الكندي على الاقتصاد الجزائري للخروج من طبيعته من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد متنوع، ومن أجل ذلك يمكن تقديم بعض الاقتراحات تتمثل في ما يأتي:
- الجزائر أصبحت في حاجة أكبر إلى انتهاج سياسات دعم وتنويع القطاع غير النفطي، وعلى اعتبار أن الثروة النفطية هي ثروة زائلة لامناس من تعويضها إلا من خلال إيجاد البدائل لهذه الثروة، كتحفيز المستثمرين المحليين، محاربة الفساد بأنواعه، محاربة البيروقراطية وتدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- مراقبة الشركات النفطية الأجنبية من أجل الحفاظ على ثروة النفط لفترة أطول، تشجيع القطاع الخاص والنهوض بالقطاع السياحي والفلاحي والتركيز على القطاع الصناعي من خلال تزويد المصانع بالأجهزة الإنتاجية الحديثة، تحويل توجهات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من القطاع الخدمي إلى القطاع الإنتاجي؛
- مواصلة انفتاح الاقتصاد الجزائري خارجيا كسياسة لتدعيم الإنتاج المحلي من أجل الاستفادة من الخبرات الأجنبية وتحسين جودة المنتجات وتنويعها، والمسلك الوحيد الذي يسمح للجزائر من تحقيق الامتياز عند الاندماج في المبادلات الإقليمية هو الانضمام لمنظمة التجارة الحرة العربية والشراكة مع الاتحاد الأوروبي.
- اختيار نظام صرف ديناميكي يتماشى مع الظروف الاقتصادية للبلد في كل فترة، والتركيز على نظام التعويم الموجه مع إضافات، الذي يكون فيه قوى السوق المحدد الأساسي لسعر الصرف، مع حصر وتحديد نطاق التدخل ومحاولة الدمج بين استقلالية السياسة النقدية التي توفرها المرونة والمصادقية التي توفرها الأنظمة الجامدة، مع السعي من خلاله لاستهداف التضخم، ومنح قدر من الاستقلالية للبنك المركزي من أجل ممارسة مهامه وتجنب الضغوطات السياسية؛

- تبني إصلاحات هيكلية جريئة وضرورية على الاقتصاد تركز أساسا على السعي لخلق قطاعات بديلة للمحروقات التي أصبحت مهددة بالنفاذ ومرهونة بتقلبات أسعارها بين كل فترة وأخرى، وذلك قصد تحقيق الاستقرار الاقتصادي الشامل وضمان التنمية المستدامة.

قائمة المراجع::

- 1- ب. برنيه، ا. سيمون، **أصول الاقتصاد الكلي**، ترجمة: عبد الأمير إبراهيم شمس الدين (دون بلد نشر: المؤسسة الجامعية للدراسات، دون سنة نشر).
- 2- نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، **الاقتصاد الكلي: مبادئ وتطبيقات** (الأردن: الحامد للنشر، 2006)، ص. 288.
- 3- المتداول العربي، **أهم نقاط تقرير لجنة السياسة النقدية بينك كندا - 19 أكتوبر 2018**: <http://www.arabictrader.com>
- 4- موقع المعرفة، **اقتصاد كندا**: <http://www.marefa.org/index.php>
- 5- موقع البنك الدولي: <http://data.albankaldawli.org/indicator>
- 6- موقع markets voice، **التجربة الكندية للاستقرار الاقتصادي.. النفط والسياسات الاقتصادية**: <http://marketsvoice.com/blog>
- 7- موقع investing.com، **الدولار الكندي يتراجع بعد قرار بنك كندا تثبيت سعر الفائدة**: <https://sa.investing.com/news/>
- 8- موقع investing.com، **بنك كندا يبقى أسعار الفائدة دون تغيير عند 0.50%**: <https://sa.investing.com/news/>
- 9- Alain Deneault, William Sacher, **Paradis sous terre: comment le Canada est devenu une plaque tournante pour l'industrie minière mondiale**, (Montréal, éco société, 2012).
- 10- Gary May, **Hard Oiler!: The Story of Canadians' Quest for Oil at Home and Abroad**, Dundurn Press Ltd.
- 11- Gary Rabbior, **The Canadian Economy: The Big Picture**, Canadian Foundation for Economic Education 2014.
- 12- Paul R. Krugman and Maurice Obstfeld, **International Economics: Theory and Policy**, 6th ed. (New York: Elm Street Publishing Services, 2003).
- 13- Tom Nesmith, **Pen and Plough at Ontario Agricultural College, 1874-1910**, Archivaria 19 (1984-85).
- 14- Kanada – Wirtschaftsmacht und Reiseziel, **Economy of Canada** : <http://www.ccq.ca>
- 15- Wikipedia, **économie de canada**: https://en.wikipedia.org/wiki/Economy_of_Canada
- 16- Champagne ardenne export, **Canada : Contexte politico-économique**: <http://www.champagne-ardenne-export.com/fr/marches>
- 17- Historica Canada, **Politique budgétaire**, (accessed : 03/01/2019): <http://www.encyclopediecanadienne.ca/fr/article/politique-budgetaire/>
- 18- Conseil Canadien des chefs d'entreprise proposition au groupe consultatif, **Politique fiscale Canadienne pour un succès mondial**, juillet 2008: www.ceocouncil.ca
- 19- Canadian style, **Canada taxation system** : <http://canadianstyle1.blogspot.com>

- 20- Association pour les Nouveaux Arrivants au Canada, *Canada*: <http://www.peianc.com>
- 21- Le Qubec Economique, *Evaluation des Depenses de Programme*:
<http://qe.cirano.qc.ca/graph>
- 22- Banque Royale, *Mise a jour de 2016 du plan économique du Québec* :
<http://www.rbcbanqueroyle.com/endirect>
- 23- Wikipedia, *Dette publique du Canada*:
https://fr.wikipedia.org/wiki/Dette_publique_du_Canada
- 24- Banque du Canada, La politique monétaire : <http://www.banqueducanada.ca>
- 25- Banque du canada, *Taux de change 2012* : <http://www.banqueducanada.ca>
- 26- Le Moci, *Canada, Données Générales* : <http://www.lemoci.com/fiche-pays/canada>
- 27- Banque du canada, *Rapport sur la politique monétaire, Octobre 2018*:
<http://www.banqueducanada.ca>